



تستأنت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٩ اربيع الثاني / ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٤/٢١ برنامة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فروع السامي و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم أحمد بابان و محمد صائب النعشيني و عبود صالح التميمي وميخائيل شمسون قس موريس و حسين أبو الثمن المأولين بالقضاء بأسم الشعب وأسدرت قرارها الآتي:

التميز / مدير العام لتوزيع كهرباء الوسط / إضافة لوظيفته
التميز عليه / محمد علي عبد داود

الاتهام:

ادعى المدعي (التميز عليه) ان محكمة بداية الكوت سبق لها ان اصدرت قراراً بالدهور ٤٠٤/ب/١٩٩٦ في ١٢/١٠/١٩٩٧ يقضي بإلزام المدعي عليه (التميز) لتعويضاً مقداره (احد عشر مليوناً ومائة وسبعون الفاً) ديناراً وذلك نتيجة احتراق القرن العائد له بسبب افعال تبغي المدعي عليه (التميز) وقد تم دفع نصف المبلغ وامتنع المدعي عليه (التميز) عن دفع المبلغ المتبقي بحجة صدور قرار مجلس قيادة الثورة المنحل لاحقاً والذي يشير الى دفع ٥٠% فقط من الديون التي بتمة الثورة تجاه المواطنين ومنع المحاكم من النظر في الدعاوى المقامة من القطاع الخاص افراداً وشركات وحيث ان قرار المدعي عليه /إضافة لوظيفته جاء مجحفاً لطفه لذا طلب دعوة المدعي عليه (التميز) للمرافعة والزامه بتأدية المبلغ المتبقي من التعويض المحكوم به من محكمة

(٤-١)



بداية تكوت مع لزامه بالفوائد المترتبة على المبلغ وبعد اجراء المرافعة الحضورية العلنية اصدرت محكمة القضاء الاتاري حكمها المرقم ٨/قضاء اداري/٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/٣/٢٤ القاضي بلزام المدعي عليه (المميز) اضافة لوظيفته بالجزء المتبقي من التعويض الذي بذمته والمحكوم به بموجب الدعوى المرفقة ١٠٤/١٠٤/١٩٩٦ في ١٩٩٦/١٠/١٢ محكمة بداية تكوت مع تحصيل المصاريف واتعاب المحاماة ولعدم قناعة التميز بالقرار فقد يادر الى الطعن به تمييزاً امام المحكمة الاتحادية العليا بسلامته المؤرخة في ٢٠٠٨/٤/١٥ .

القرار:

لدى التفتيح والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فسر قبوله شكلاً ، ولدى النظر في الحكم التميز وجد انه غير صحيح ومخالف لاحكام القانون لان المحكمة بحكمها التميز قضت بلزام المدعي عليه /اضافة لوظيفته بتأديته للمدعي الجزء الباقي من التعويض المحكوم به بموجب الدعوى المرفقة ١٠٤/١٠٤/٩٦ في ١٩٩٦/١٠/١٢ بداية تكوت . حيث وجد ان المدعي (التميز عليه) سبق ان صدر له حكم منقصب بدرجة القطعية بالدعوى المذكورة يقضي بلزام المدعي عليه /اضافة لوظيفته (المميز) بتأديته له مبلغ (اخذ عشر مليوناً ومائة وسبعين الف دينار) وان المدعي نفذ الحكم المذكور لدى مديرية تنفيذ تكوت بالاضمار (٩٧/٣٧) وان المدعي عليه سدد نصف المبلغ المحكوم به والمبلغ (خمسة ملايين وخمسةمئة وخمسة وثلاثين الف دينار) . لذا يكون



الحكم المميز إذا فُضِيَ ثابته بالزام المدعي عليه بقبالي من المبلغ المحكوم به لا سنده من القانون لأن الأحكام الصادرة من المحاكم العراقية التي حازت درجة الثبات تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق إذا تعد أطراف الدعوى مادة (١٠٥) إثبات فتكون القصة الدعوى ثابتة لمطالبة بمبلغ سبق أن صدر به حكم بات لا سنده من القانون . هذا من جهة ومن جهة ثانية وجد أن المحكمة أصدرت حكمها المميز بحجة وجود قرار لمجلس قيادة الثورة (المنحل) يتضمن صرف ٥٠% من المبلغ الصادرة فيها أحكام على الدولة وتضمن هذا القرار منع المحاكم من سماح الدعاوى بشأنه (ولم تبين المحكمة ولا أطراف الدعوى رقم القرار ومئة إصداره) ولصواب قرار من رئاسة الجمهورية برقم (١٧) في ٢٠٠٥/١٢/٨ يتضمن إلغاء النصوص التي تمنع المحاكم من سماح الدعاوى وتليها على ذلك وجدت المحكمة أن المدعي يستحق المبلغ قبالي من التعويض . ووجد أن قرار المحكمة كان غير صحيح لأن القرار (١٧) في ٢٠٠٥/١٢/٨ في التخصيص الذي يتضمنه قرار مجلس قيادة الثورة المنحل الذي أشار فيه الحكم المميز وهو منع المحاكم من سماح الدعوى ولكن موضوع القرار وحكمه في قيام الدولة بسدفع ٥٠% من المبلغ المتحققة عليها لم يتم الغاؤه ويبقى نافذاً . ولما تقدم من أسباب يكون الحكم المميز بما فُضِيَ به غير صحيح ومخالفاً لأحكام القانون قرر نقضه واعادة الدعوى التي حكمتها لملاحقة ذلك على

(٤-٣)



ان يبقى رسم التمييز مضافاً للتتجة وصدر القرار
بالاتفاق في ٢١/ربيع الثاني/١٤٢٩ هـ والموافق ٢٨/٤/٢٠٠٨ م .

الرئيس
منحت المصمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
الكرم طه احمد

العضو
الكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب الشفيقندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون فس كوركيس

العضو
حسين ابو الكنعن